

والآن جماعة وجودون يقولون اننا لم نرها في اول اصدارنا و انما حدث استعمالها في العشرة بعد الالف الى هذه الاصدار نعم ربما حذر الناس الالهة والخطاير واخرجوا من تحت الارض آلات استعمالها وهذا لا يدل على ان تلك آلات لهذا بخصوصه اذ ربما كانت آلة لغيره ومن جهة اختلاف الاطراف والسمات في تلقى الاحكام من المصوم **عليه السلام** أشكال الأمر في جعل الرؤيا دليلا شرعيا يجب العمل به اذ ليس له قاعدة كلية يجب اطراؤها فيه .

وقد كان بعض المعاصرين يذهب الى تحريم سلوة الجمعة ويمنع على من يفعلها بل ربما قال بكفره ، ثم بعد برهة من الزمان مال الى وجوبها وفعلها قبيل لمضي ذلك فقال اني رأيت الامام **عليه السلام** بالتمام وأمرني بفعلها فصلاها مدة ثم تركها ولم يفعل ان الامام نهاني عنها في المنام وليس مثل هذا الا مقرا اذا امرت عليهم الاحكام واما الجدهور فقال الصمدى وهو من اقلهم قد تكلم الفقهاء فيمن راي النبي **عليه السلام** وأمره بأمر هل يلزم العمل له ام لا ، قالوا ان أمره بما يوافق أمره بخطة فيه خلاف وان أمره بما يخالف أمره بخطة فان قلنا ان من رآه **عليه السلام** على الوجه المنقول في مقته فرؤياه حق فهذا من قبيل تماض الدليلين والتعارض بأرجحهما وما ثبت في اليقظة فهو ارجح فلا يلزمنا العمل بما أمره فيما خالف أمره بخطة

اذا عرفت هذا فاعلم ان جماعة من علماء المصر كالمولي على بن وشيخنا الشيخ فخر الدين الطريحي ، و الشيخ التقى الشيخ على بن سليمان البحراني ، و بعض فضلاء البحرين و ربما تاهتهم بعض المتفكرين ذهبوا الى تحريمه حتى ان المولى على بن منقذه الله برحمته صنف كتابا كبيرا في تحريمه وقد اطلعني عليه وله لما كان يقرأ على في علم العربية في شيراز وكان مجلدا كبيرا ، والباقي على التحليل حتى ان **التقى المجلسي** طاب ثراه كان يشره في سوم التطوع و يترك استعماله في الصوم الواجب حذرا من كلام العوام ولهم على التحريم ولا بد :

اولها ما روى عن ولانا الصادق **عليه السلام** من قوله اذا رأيتم الناس قد اقبلوا على شيء

في شهر ربيع
الاول سنة ١٢٠٠

فدعوه . وهذه المعمشة قد أقبل عليها الناس اقبالا عظيما لا يمكن ردعهم عنه ، حتى ان السلطان المرحوم شاه عباس الأول قد عمل عليه الحرج واحرق من يتجره فيه فكان الناس يطرون تحت الارض مثل السرايب وينخبون اليها ويشربونه هناك في ذلك الحال يعرفون الخرق بقرهم حتى لا يخرج رايسته وحتى تغطيه برايتها وكانوا يشربونه في ذلك الوقت بوزن الدراهم بل واعلى منها فلما راي ذلك السلطان ان ذلك الحرج لا ينفع قرر عليه من مال الخراج مالا عظيما قصد به تمجيز الناس من التجارة به وعن استعماله فما ازدادوا له الا حيا وكرامة والافضل في تجارتهم الارباح والفوائد .

وثانيها انه من الاسراف الذي وقع النهي عنه في الكتاب والسنة وذلك انه ربما كان للامان درهم واحد فانقعه فيه وبني جايما وربما حصل منه الضرر العظيم سكره فاما رأينا من شره وسكر حتى وقع في النار فأحترقت منه بعض الاعضاء وربما تكلفت له ارباب الأموال حتى صنعوا آتته وزينوها فكان مجموعهما ثلاثين الف دينار وازيد فهذا اسراف والاسراف حرام فيكون التثني حرما وثالثها انه من الخبائث المحرمة في معكم الكتاب السنة لان النفوس تنفره بل ربما كان بعض شاربها زامالة وما دحا لمن لا يشربه ورابعها التأويل على الرقيا والنعائم بان بعض الناس قد رأوا احد المعصومين عليهم السلام وقد نهى عنه وقم شاربوه

وخامسها ان الاشياء قبل ورود الشرع فيها على احوال منها التحريم واذا دار الشيء بين التحريم والاياحة لم يخرج صاحبه من المهددة فيقال لا يتركه فوجب تركه بعضهم ذكر له دلائل لا فائدة في نقلها لراكتها منها قوله ان فليان على وزن بليان لوائه مشابهة في الصورة والاستعمال فينبغي تركه . ولما نحن فليس لنا رغبة في استعماله وقدمت علينا ايام طلب العلم في شيراز وامامان قريبا من عشرين سنة ولا استعماله لآتته ربما كان فيه تطبيع الوقت والان ربما استعماله بتاجية اهل المجالس ولكن الحكم الشرعي لا ينبغي

ان يهمل . وتحريم بل ربما أقبل الاول فيان الناس الاخير ويدل عليه ليس يطرود على ط الدليل الواحد بل واعرف ان الحق قوله لا يشرب خذها في هذه الاعصار هو واما البه جملوه من حكمه الاول ما قاله من اختلاف المال واما الت الماء فقد أسرف لا يشرب ان من الام من الاسعاب ان و جهان : الاول ا شاعدا أهل بعض فلو ان احدا قوته على ذلك